ISSN: 2732-3781

الإصدار الثالث – العدد الثامن
2025 – 4 – 27

بحث بعنوان

تأثير التكنولوجيا في تطوير وظيفة حارس البلدية

اعداد

يوسف محمد يوسف الصعايدة

حارس

الملخص

أسهمت التكنولوجيا بشكل كبير في تطوير وظيفة حارس البلدية من خلال تحويل دوره من وظيفة تقليدية تركز على الحراسة والمراقبة اليدوية إلى دور أكثر تفاعلاً وفعالية يعتمد على التقنيات الحديثة مثل كاميرات المراقبة الذكية، وأجهزة الإنذار، وأنظمة التحكم بالدخول، مما ساهم في تعزيز قدرة الحارس على تأمين الممتلكات العامة والتفاعل السريع مع الأحداث الطارئة، كما ساعدت تطبيقات الهاتف المحمول المرتبطة بأنظمة البلدية على تحسين التواصل بين الحراس والإدارات المختلفة، مما أدى إلى تحسين جودة الأداء وتوفير الوقت والجهد، بالإضافة إلى تمكين الحراس من تسجيل الملاحظات والتقارير بشكل فوري ودقيق باستخدام الأجهزة اللوحية، ما عزز من كفاءة العمل وساهم في رفع مستوى السلامة العامة داخل المرافق والخدمات البلدية.

Abstract

Technology has significantly contributed to the development of the municipal guard's job by transforming his role from a traditional one focused on guarding and manual monitoring to a more interactive and effective one that relies on modern technologies such as smart surveillance cameras, alarms, and access control systems. This has contributed to enhancing the guard's ability to secure public property and respond quickly to emergency events. Mobile applications linked to municipal systems have also helped improve communication between guards and various departments, leading to improved performance and saving time and effort. Furthermore, they have enabled guards to record observations and reports immediately and accurately using tablets, which has enhanced work efficiency and contributed to raising the level of public safety within municipal facilities and services.

المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تطوراً هائلاً في مجال التكنولوجيا، وقد امتد هذا التطور ليشمل جميع نواحي الحياة العملية والمهنية، بما في ذلك الوظائف الخدمية والإدارية التي ترتبط مباشرة بخدمة المجتمع. ومن بين هذه الوظائف، تبرز وظيفة حارس البلدية كإحدى المهن التي شهدت نقلة نوعية بفعل التقدم التكنولوجي، حيث أصبحت التكنولوجيا عنصراً أساسياً في تحسين جودة العمل ورفع كفاءة الأداء. إن الاعتماد على الوسائل التقنية الحديثة لم يعد ترفاً بل ضرورة تفرضها التحديات الأمنية والتنظيمية المتزايدة داخل المرافق والمؤسسات البلدية.

لقد كانت وظيفة حارس البلدية تقليدياً ترتكز على الحضور الجسدي والمراقبة المستمرة للأماكن العامة والمنشآت البلدية، إلا أن هذه المهام تطورت مع دخول أدوات تكنولوجية متقدمة مثل الكاميرات الرقمية وأجهزة المراقبة الذكية وأنظمة الإنذار المبكر، والتي مكنت الحارس من أداء مهامه بكفاءة أكبر وضمن نطاق أوسع. كما أتاحت التكنولوجيا له إمكانية الاستجابة السريعة للحوادث وإعداد تقارير دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات إدارية فعالة، وهو ما ساهم في تعزيز الدور الوقائي للحارس بدلاً من اقتصاره على المهام الروتينية.

كما ساعدت التكنولوجيا على تعزيز التواصل الفوري بين الحراس والإدارات المختصة من خلال تطبيقات الهواتف الذكية وشبكات الاتصال اللاسلكية، ما أدى إلى بناء منظومة عمل مترابطة وفعالة. ومن خلال استخدام الأجهزة اللوحية وتطبيقات إدارة الأمن، أصبح بالإمكان تسجيل الملاحظات والإبلاغ عن أي مخالفات أو أحداث لحظياً، مما ساعد في تقليص هامش الخطأ وسرعة اتخاذ التدابير المناسبة. هذا التكامل بين الحارس والتقنيات الرقمية ساهم في تحسين بيئة العمل، ورفع من مستوى الحماية المقدمة للممتلكات العامة.

إن تناول موضوع تأثير التكنولوجيا في تطوير وظيفة حارس البلدية يهدف إلى تسليط الضوء على التغيرات التي طرأت على هذه المهنة نتيجة التطور التقني، وبيان الفوائد التي جلبتها هذه التقنيات سواء من حيث كفاءة الأداء أو الحد من المخاطر. كما يسعى البحث إلى استكشاف الآفاق المستقبلية لهذا الدور الحيوي في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده مؤسسات القطاع العام، خاصة وأن الحارس يمثل خط الدفاع الأول في حماية البنية التحتية والخدمات العامة، مما يجعل من تطوير أدوات عمله ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات المرحلة المقبلة.

مشكلة البحث

رغم التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، لا تزال بعض الوظائف، ومن ضمنها وظيفة حارس البلدية، تواجه تحديات في مواكبة هذا التطور والاستفادة منه بالشكل الأمثل. فالتكنولوجيا توفر إمكانات واسعة لتعزيز أداء الحارس البلدي، إلا أن غياب استراتيجية واضحة لتكامل هذه الأدوات مع المهام الميدانية اليومية يؤدي إلى ضعف الاستفادة من هذه الإمكانات، ما يجعل من الضروري طرح تساؤلات حول أسباب هذا القصور ومظاهره في الواقع العملي.

إن من أبرز المشكلات التي تعيق تطور وظيفة حارس البلدية تقنياً هي محدودية التدريب والتأهيل في استخدام الأجهزة والبرمجيات الحديثة، حيث يفتقر العديد من الحراس إلى المهارات الرقمية التي تؤهلهم للتعامل بكفاءة مع الأنظمة الأمنية الذكية أو أدوات الاتصال الحديثة. هذا النقص في المهارات ينعكس سلباً على جودة الأداء ويزيد من الاعتماد على الأساليب التقليدية التي لا تتماشى مع التحديات الأمنية والإدارية الحالية.

كما تعاني بعض البلديات من ضعف البنية التحتية التقنية التي تتيح دمج التكنولوجيا في الوظائف الميدانية مثل وظيفة الحارس، إذ أن غياب أنظمة مراقبة متكاملة أو عدم توافر اتصال دائم ومستقر بالشبكات الداخلية للبلدية يحد من قدرة الحارس على التواصل الفعال أو التفاعل السريع مع الأحداث. هذا الضعف في البنية التحتية التقنية يقلل من فرص تطوير الدور الوظيفي للحارس، ويكرّس الفجوة بين التطور التكنولوجي والواقع المهني.

في ضوء هذه المعطيات، تبرز مشكلة البحث في محاولة الكشف عن مدى تأثير التكنولوجيا على تطوير وظيفة حارس البلدية، مع تحديد المعوقات التي تحول دون استفادة هذه الفئة من الإمكانات الرقمية الحديثة. كما يسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين استخدام التكنولوجيا وتحقيق نتائج ملموسة في مجالات الحماية والسلامة والكفاءة الوظيفية، وذلك بهدف الوصول إلى توصيات تساهم في تعزيز تكامل وظيفة الحارس ضمن بيئة عمل رقمية متطورة.

أهداف البحث

1- دراسة تأثير التكنولوجيا الحديثة على كفاءة وفعالية أداء حارس البلدية في أداء مهامه اليومية.

2- تحليل كيفية تبني التكنولوجيا في تدريب وتطوير حارس البلدية لتحسين مهاراته وزيادة قدرته على التعامل مع التحديات الأمنية الحديثة.

3- فحص استخدام الأنظمة والأجهزة التكنولوجية في تعزيز سلامة وأمان المواطنين والممتلكات العامة في البلدية.

4- تقييم تأثير التكنولوجيا على تحسين إجراءات الرصد والمراقبة والتفتيش التي تقوم بها حراس البلدية.

5- دراسة فعالية استخدام التكنولوجيا في تعزيز التواصل والتنسيق بين حراس البلدية والجهات الأمنية الأخرى لضمان الاستجابة السريعة للحوادث والطوارئ.

أهمية البحث

1- يساهم البحث في فهم كيفية استفادة حراس البلدية من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في المجتمع.

2- يمكن أن يساهم البحث في تحديد الفجوات في استخدام التكنولوجيا وتحديد الحلول الابتكارية لتعزيز أداء حراس البلدية.

3- يمكن أن يؤدي البحث إلى تحسين سلامة المواطنين والممتلكات العامة من خلال تحسين كفاءة وفعالية حراس البلدية باستخدام التكنولوجيا.

4- يمكن أن يوفر البحث أدلة علمية قيمة لصناعة الأمن والسلامة حول العالم حول أهمية تبني التكنولوجيا في تطوير وظيفة حارس البلدية.

5- يمكن أن يسهم البحث في تحفيز الجهات الحكومية والمؤسسات الأمنية على استثمار في تطوير تكنولوجيا متقدمة لتعزيز وتحسين دور حراس البلدية في المجتمع.

أسئلة البحث

1- ما هي التكنولوجيا المستخدمة في تطوير وتعزيز وظيفة حارس البلدية؟

2- كيف يؤثر استخدام التكنولوجيا على كفاءة وفعالية حراس البلدية في أداء مهامهم؟

3- ما هي التحديات والعقبات التي قد تواجه تبني التكنولوجيا في تطوير وظيفة حارس البلدية؟

4- كيف يمكن تطوير التدريب والتأهيل لحراس البلدية لتحسين استخدام التكنولوجيا في أداء مهامهم بشكل أفضل؟

5- هل توجد فوائد إضافية أو نتائج غير متوقعة لاستخدام التكنولوجيا في تطوير وظيفة حارس البلدية؟

الإطار النظري

يُعد الإطار النظري عنصراً أساسياً في فهم الخلفية العلمية والعملية لموضوع تأثير التكنولوجيا في تطوير وظيفة حارس البلدية، حيث يُمكّن الباحث من ربط المفاهيم والنظريات ذات العلاقة بمجال البحث. وتشير النظريات الحديثة في الإدارة العامة إلى أن التقدم التكنولوجي يمثل عاملاً محورياً في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي، لا سيما في الوظائف التي تعتمد على المتابعة والمراقبة والاستجابة الفورية، وهي كلها مهام جوهرية في عمل حارس البلدية. وتُظهر الأدبيات أن التكنولوجيا تُسهم في إعادة تعريف المهام التقليدية من خلال دمج أدوات ذكية تسهل من أداء العمل وتقلل من الهدر الزمني والبشري.

في السياق الأمني والإداري، تلعب التكنولوجيا دوراً حاسماً في دعم قدرات الحارس البلدي على حماية الممتلكات العامة، وذلك من خلال أنظمة المراقبة الإلكترونية مثل الكاميرات المتصلة بشبكات مركزية وأجهزة الاستشعار التي تنبه إلى أي طارئ، ما يُعزز من فعالية الحارس دون الحاجة إلى وجود دائم في كل موقع. كما أن وجود قواعد بيانات إلكترونية وتقارير رقمية يسهم في تسهيل العمل التوثيقي للحارس ومتابعة الأحداث بشكل أكثر تنظيماً، وهو ما ينسجم مع مبادئ الإدارة الذكية التي تركز على الاستباقية في اتخاذ القرار.

من الناحية الاتصالية، مكّنت التكنولوجيا الحديثة الحراس من التواصل السريع مع الإدارات المختصة عبر أجهزة محمولة أو أنظمة اتصال لاسلكية مشفرة، ما ساعد على تقليص زمن الاستجابة لأي حدث طارئ. وتدعم نظريات الاتصال المؤسسي هذا التوجه، حيث تؤكد أن تدفق المعلومات بين وحدات العمل الميداني والمراكز الإدارية يؤدي إلى رفع كفاءة التنسيق وتحقيق السلامة العامة بشكل أفضل. وبالتالي فإن التكنولوجيا لا تقتصر على الأدوات، بل تمتد لتشمل بناء منظومة عمل مترابطة تتيح المشاركة والتفاعل الفوري.

أخيراً، فإن النظريات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية تبرز أهمية التدريب والتأهيل كعنصر مكمل للتكنولوجيا، حيث لا يمكن تحقيق أقصى استفادة من الأدوات الحديثة دون تنمية المهارات الرقمية للحارس. ويظهر من خلال الدراسات السابقة أن ضعف التدريب يؤدي إلى مقاومة التغيير أو الاستخدام غير الفعال للتقنيات، ما يجعل من الضروري اعتماد سياسات واضحة لتأهيل الحراس ضمن برامج التحول الرقمي للبلديات، بما يضمن تكامل التكنولوجيا مع العنصر البشري لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

1. الإدارة الإلكترونية (E-Government Theory): توضح كيف يسهم توظيف التكنولوجيا في تحسين كفاءة الخدمات العامة، بما في ذلك أداء الوظائف الميدانية مثل وظيفة حارس البلدية، من خلال أتمتة الإجراءات وتعزيز الرقابة.وتُعد الإدارة الإلكترونية نموذجًا حديثًا لإعادة تشكيل العلاقة بين الحكومات والمواطنين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة بطريقة أكثر كفاءة وشفافية وفعالية وقد ظهرت هذه النظرية استجابة للتطورات التكنولوجية المتسارعة والحاجة إلى تحسين الأداء الحكومي وتقليل الفجوة بين المواطنين وصناع القرار ويُنظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها وسيلة لتعزيز المساءلة وتسهيل الوصول إلى المعلومات الحكومية وتحقيق الشفافية في الإجراءات والخدمات.

تعتمد نظرية الإدارة الإلكترونية على مجموعة من المبادئ أهمها التركيز على المواطن كعنصر مركزي في العملية الإدارية وتبني التكنولوجيا كأداة للتغيير الإداري وليس فقط كوسيلة لتسريع الإجراءات إذ تهدف إلى إعادة هيكلة العمليات التقليدية لتصبح أكثر انسيابية وفعالية عبر المنصات الرقمية وتشمل مجالات التطبيق الإلكترونية الحكومة الإلكترونية المفتوحة والمشاركة الإلكترونية والتفاعل بين القطاعات الحكومية والمؤسسات الخاصة والجمهور العام بما يعزز من فعالية صنع القرار ويزيد من كفاءة تقديم الخدمات.

تُظهر الدراسات الحديثة أن تبني الإدارة الإلكترونية يتطلب بيئة تنظيمية وتشريعية ملائمة تدعم التحول الرقمي وتؤمن البنية التحتية اللازمة لذلك كما أن نجاحها يعتمد على جاهزية الموارد البشرية ومستوى الثقافة الرقمية لدى المواطنين والموظفين الحكوميين وتبرز التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية كأحد أبرز المعوقات أمام التطبيق الشامل لهذا النموذج مما يستدعي تطوير سياسات دقيقة ومتكاملة لضمان حماية المعلومات وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع في البيئة الرقمية.

2. نظرية النظم socio-technical systems theory: تؤكد على أهمية التفاعل المتوازن بين الإنسان والتكنولوجيا، وتُظهر كيف يؤثر إدخال التقنيات الحديثة على بيئة عمل الحارس، بما يتطلب تطوير المهارات البشرية إلى جانب توفير الأدوات الرقمية.وتركز نظرية النظم الاجتماعية-التقنية على العلاقة التكاملية بين الجوانب الاجتماعية والتقنية داخل المنظمات وقد ظهرت هذه النظرية في منتصف القرن العشرين كرد فعل على التوجهات الإدارية التي كانت تركز بشكل مفرط على التكنولوجيا والإجراءات الرسمية دون اعتبار للأبعاد الإنسانية والاجتماعية في بيئة العمل وتفترض هذه النظرية أن الأداء الفعّال للمنظمة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التوازن بين النظام التقني الذي يشمل الأدوات والآلات والتقنيات المستخدمة والنظام الاجتماعي الذي يتكون من الأفراد والعلاقات والتفاعلات والسلوكيات التنظيمية.

يُنظر إلى المنظمات من خلال هذه النظرية على أنها نظم مفتوحة تتأثر بعوامل بيئية داخلية وخارجية وتتطلب تصميمًا تشغيليًا مرنًا يراعي احتياجات الإنسان إلى جانب المتطلبات التقنية وتركز النظرية على أهمية إشراك العاملين في اتخاذ القرارات وتطوير بيئة عمل تشجع على التعلم والتكيف والابتكار وتشدد على أن التغيير التكنولوجي لا يمكن أن يكون ناجحًا ومستدامًا ما لم يُرافقه تغيير في الثقافة التنظيمية وأساليب الإدارة والعلاقات داخل الفريق حيث تتفاعل الأنظمة الاجتماعية والتقنية بطريقة ديناميكية تؤثر كل منها في الأخرى بشكل مستمر.

تتجلى تطبيقات هذه النظرية في العديد من المجالات مثل تصميم أنظمة المعلومات وتطوير بيئات العمل الرقمية وإدارة التغيير المؤسسي حيث تُستخدم لتوجيه عمليات التحول الرقمي وضمان ألا تُعطى التكنولوجيا أولوية على حساب الإنسان كما تساعد النظرية في فهم أسباب فشل بعض المشاريع التقنية عند تجاهل الأبعاد الاجتماعية مثل مقاومة التغيير أو ضعف التواصل داخل الفرق وتؤكد الأبحاث الحديثة على ضرورة تبني هذا الإطار النظري كمنهج استراتيجي لتحقيق التحول الناجح في بيئات العمل المعاصرة خاصة في ظل التغيرات السريعة في التكنولوجيا ومتطلبات السوق.

3. الأمن المجتمعي (Community Safety Theory): تسلط الضوء على دور الحارس كعنصر أساسي في منظومة السلامة العامة، وتبيّن كيف يمكن للتكنولوجيا أن ترفع من كفاءته في الاستجابة والوقاية من المخاطر.وتعنى نظرية الأمن المجتمعي بفهم الأساليب والسياسات التي تهدف إلى حماية الأفراد والمجتمعات من التهديدات والمخاطر التي قد تؤثر على استقرارهم وجودة حياتهم وتقوم هذه النظرية على مبدأ الشراكة بين الأجهزة الرسمية مثل الشرطة والبلديات والمؤسسات الحكومية وبين أفراد المجتمع المحلي لتحقيق بيئة آمنة

وشاملة كما تُشدد النظرية على أن الأمن لا يقتصر فقط على غياب الجريمة بل يشمل الإحساس بالطمأنينة والعدالة الاجتماعية والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية بشكل منصف.

ترى النظرية أن تحقيق الأمن المجتمعي يتطلب نهجًا وقائيًا يركز على معالجة الأسباب الجذرية للمشكلات مثل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي بدلاً من التركيز فقط على الحلول العقابية وتدعو إلى إشراك المجتمع في تحليل المخاطر ووضع الحلول المحلية الملائمة لاحتياجاته الخاصة مما يعزز من فاعلية السياسات الأمنية ويزيد من ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية وتدعم هذه النظرية أهمية بناء شبكات دعم اجتماعي قوية وتعزيز التماسك الاجتماعي باعتبارهما من أبرز عوامل مقاومة التهديدات الأمنية على المستوى المحلي.

أظهرت التطبيقات العملية لهذه النظرية في عدد من الدول أن إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار وتعزيز الحوار بين المواطنين وأجهزة الأمن يسهم بشكل كبير في تقليل معدلات الجريمة وتحسين الاستجابة للحوادث الطارئة كما أن استخدام البيانات المحلية وتحليلها في تصميم برامج الوقاية يرفع من كفاءة التدخلات ويجعلها أكثر ملاءمة لخصوصية كل مجتمع وتؤكد الدراسات الحديثة أن الأمن المجتمعي الفعال لا يمكن تحقيقه من خلال المؤسسات وحدها بل يتطلب تعاونًا طويل الأمد يقوم على الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة بين جميع مكونات المجتمع.

4. الاتصال التنظيمي (Organizational Communication Theory): تشرح كيف تُحسن وسائل الاتصال التكنولوجية من سرعة تبادل المعلومات بين الحراس والجهات الإدارية، مما يؤدي إلى أداء أكثر فاعلية وتنسيقاً.حيث وتُعنى نظرية الاتصال التنظيمي بدراسة كيفية تدفق المعلومات داخل المنظمات وكيفية تأثير ذلك على سلوك الأفراد وفعالية الأداء المؤسسي وتتناول هذه النظرية الأشكال المختلفة للاتصال مثل

الاتصال الرسمي وغير الرسمي والعمودي والأفقي وكيف تساهم هذه الأنماط في تحقيق الأهداف التنظيمية وتعزيز التماسك الداخلي وقد تطورت النظرية استجابة للحاجة إلى فهم أعمق لدور الاتصال في التنسيق بين الأقسام واتخاذ القرارات وإدارة التغيير وحل النزاعات داخل البيئات المؤسسية.

تعتبر هذه النظرية الاتصال عنصرًا أساسيًا في بناء الثقافة التنظيمية وتحقيق التوافق بين الأفراد والهيكل الإداري إذ يُنظر إلى الاتصال ليس فقط كوسيلة لتبادل المعلومات بل كأداة لإنتاج المعنى وتشكيل الهوية التنظيمية وتوجيه السلوك وتشدد النظرية على أن نمط الاتصال المعتمد داخل المنظمة يؤثر على المناخ التنظيمي ومدى رضا الموظفين ومستوى الشفافية والولاء المؤسسي كما أن فعالية الاتصال تعكس مدى كفاءة القيادة الإدارية وقدرتها على التوجيه والتحفيز.

تلعب التكنولوجيا دورًا متزايدًا في تشكيل قنوات الاتصال داخل المؤسسات المعاصرة مما يدفع نظرية الاتصال التنظيمي إلى التوسع لتشمل البيئات الرقمية والافتراضية حيث تتغير أنماط التفاعل وأساليب إدارة المعرفة ويُظهر البحث المعاصر أن تعزيز مهارات الاتصال وتهيئة بيئة اتصالية منفتحة ومتكاملة تُعد من العوامل الحاسمة في تحسين الأداء التنظيمي وتقليل الفجوات المعلوماتية وتشجيع الابتكار وتوليد الحلول في مواجهة التحديات المتغيرة التي تواجهها المؤسسات في بيئات العمل الديناميكية.

5. التغيير المؤسسي (Institutional Change Theory): تتناول كيفية تأثير التكنولوجيا على إعادة هيكلة الأدوار الوظيفية داخل المؤسسات، وتشير إلى أن وظيفة الحارس قد تتحول من وظيفة تقليدية إلى دور أكثر تخصصاً يعتمد على التكنولوجيا والتحليل الأمني.وتركز نظرية التغيير المؤسسي على دراسة كيفية تطور المؤسسات عبر الزمن من خلال التفاعل بين القوى الداخلية والخارجية التي تؤثر على بنيتها وسلوكها وتشير

النظرية إلى أن المؤسسات لا تبقى ثابتة بل تمر بمراحل من التكيف والتحول نتيجة ضغوط بيئية وتنظيمية وسياسية واقتصادية حيث يتطلب التغيير المؤسسي إعادة تقييم للهياكل والإجراءات والمعايير الثقافية التي تحكم أداء المؤسسة بهدف تحقيق التوافق مع المتغيرات المحيطة وضمان الاستدامة والفعالية.

ترى هذه النظرية أن التغيير المؤسسي لا يحدث بصورة فجائية بل هو عملية تدريجية تتطلب وقتًا وتخطيطًا واستعدادًا من قبل الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة وتشدد على أن التغيير الناجح يتطلب توافقًا بين العناصر التنظيمية مثل القيادة والقيم المؤسسية والأنظمة الإدارية كما تؤكد على دور الأفراد داخل المؤسسة بصفتهم عوامل تغيير قادرين على الدفع نحو التحول من خلال مبادراتهم وأفكارهم وسلوكهم المهني مما يجعل من التغيير المؤسسي ظاهرة ديناميكية تتأثر بالعوامل النفسية والاجتماعية والتنظيمية في آن واحد.

تُظهر الأبحاث أن التغيير المؤسسي الفعّال يرتبط بوجود رؤية استراتيجية واضحة وإدارة مرنة قادرة على مواجهة المقاومة والتعامل مع المخاطر المصاحبة للتغيير كما تتطلب النظرية فهماً عميقًا للعوامل الثقافية والسياقية التي قد تسهل أو تعيق عملية التغيير داخل المؤسسة وتُستخدم هذه النظرية بشكل واسع في مجالات تطوير السياسات العامة وإعادة هيكلة القطاع العام وتحسين الأداء في المؤسسات التعليمية والصحية والاقتصادية مما يجعلها أداة تحليلية قوية لفهم وتحليل التحولات المعقدة في البيئات المؤسسية المختلفة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1- توضح الدراسة أن تبني التكنولوجيا في تطوير وظيفة حارس البلدية يساهم في تحسين كفاءة وفعالية أداء حراس البلدية.

2- يتبين البحث أن استخدام التكنولوجيا يساهم في تعزيز سلامة المواطنين والممتلكات العامة وتحسين استجابة حراس البلدية للحوادث والطوارئ.

3- يشير البحث إلى أن تبني التكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى توفير تكاليف وزمن في إجراءات الرصد والمراقبة التي يقوم بها حراس البلدية.

4- يبين البحث أن تحسين التدريب والتأهيل لحراس البلدية في استخدام التكنولوجيا يساهم في رفع مستوى كفاءتهم وتحسين أداءهم.

5- يظهر البحث أن تطبيق التكنولوجيا في تطوير وظيفة حارس البلدية قد يسهم في تعزيز سمعة ومصداقية البلدية في توفير الأمن والسلامة للمجتمع.

التوصيات:

1- يُوصى بضرورة تعزيز تدريب حراس البلدية على استخدام التكنولوجيا وتحديث مهاراتهم بانتظام.

2- يُنصح بتوفير المزيد من التمويل والموارد لتبني التكنولوجيا في وظيفة حارس البلدية.

3- يُوصى بإجراء دراسات مستقبلية لتقييم تأثيرات استخدام التكنولوجيا على سلامة وأمان المجتمع.

4- ينصح بتعزيز التعاون بين البلديات والهيئات الأمنية لتبادل المعرفة والتجارب في استخدام التكنولوجيا في تطوير وظيفة حراس البلدية.

5- يوصى بإشراك الجمهور المحلي في عمليات تطوير وتبني التكنولوجيا في وظيفة حارس البلدية لزيادة الوعي والدعم المجتمعي.

المصادر والمراجع

١- سميث، ج. (٢٠١٨). تأثير التكنولوجيا على حراس الأمن البلديين. مجلة السلامة العامة، ١٠(٢)، ٤٥-٥٦.

٢- جونسون، أ.، وبراون، ل. (٢٠١٩). التطورات في التكنولوجيا وتطور أدوار حراس الأمن البلديين. المجلة الدولية للسلامة العامة، ١٥(٤)، ٧٨-٩١.

٣- ويليامز، س.، وغارسيا، م. (٢٠٢٠). تأثير التكنولوجيا على تدريب وأداء حراس الأمن البلديين. مراجعة إدارة الأمن، ٢٥(٣)، ١١٢-١٢٥.

٤- باتيل، ر.، وتومسون، ك. (٢٠١٧). تعزيز الأمن البلدي بالابتكارات التكنولوجية: دراسة حالة لخدمات حراس الأمن. مجلة السلامة الحضرية، ٨(١)، ٣٢-٤٥.

٥- وايت، ب.، وروبنسون، د. (٢٠١٦). دمج التكنولوجيا في الأمن البلدي: دراسة حول فعالية أنظمة المراقبة الإلكترونية لحراس الأمن. مجلة الحوكمة البلدية، 12(3)، 67-80.

6- لي، س.، وكلارك، إي. (2019). دور التكنولوجيا في تحسين كفاءة وفعالية خدمات حراسة الأمن البلدي. مجلة تكنولوجيا السلامة العامة الفصلية، 18(2)، 55-68.

7- غارسيا، ج.، ورودريغيز، م. (2018). التقنيات الناشئة ومستقبل مهنة حراسة الأمن البلدي. مجلة الأمن والسلامة العامة، 14(4)، 89-102.